صندوق النقد الدولي
بين الواقع وآفاق المستقبل

أ.صالحة عبد الله المقرحي
كلية القانون– جامعة الزاوية

المقدمة:

إن السيولة الدولية تتكون من كافة العناصر التي تقبل في المدفوعات الدولية، والتي تسمح بتسوية العجز في موازين المدفوعات للدول المختلفة ويطلق على السيولة الدولية أحيانا أسم الاحتياطي[1].

أن هذه العناصر المختلفة التي تتكون منها وسائل الدفع قد تطورت بتطور النظم النقدية، وبتطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

ففي ظل قاعدة الذهب كان حجم السيولة الدولية يتوقف على كمية الذهب النقدي وقد كان هذا النظام يضمن الظروف الكفيلة بتحقيق التوازن التلقائي بين الدول.

أما الآن فإن الدولة تعتمد في تسوياتها النقدية على ما يعرف بنظام قاعدة الصرف بالعملات الأجنبية بعد هجر قاعدة الذهب حيث تشمل وسائل الدفع الدولية إضافة إلي هذا الأخير بعض العملات القوية والمعرفة عمليا باسم العملات الصعبة والتي يتقدمها الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني.

فهي تقبل كوسائل للدفع بين الدول، ويرجع قيامها بهذه المهمة إلي طبيعة العلاقات الدولية حين أحتل الدولار مكان الصدارة بين عملات العالم بعدما أصيبت معظم دول أوروبا الغربية واليابان، بإضرار فادحة في أجهزتها الإنتاجية بعد الحرب العالمية الثانية، مما تطلب إعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب، حتى تستعيد قوتها الاقتصادية، حيث كانت مضطرة للاعتماد على الواردات الأمريكية من السلع الاستثمارية للقيام بذلك، إضافة إلي ازدياد الطلب على السلع الغذائية والاستهلاكية والتي لم يكن بالإمكان توفيرها من السوق.

ونتيجة لاعتماد كل الدول التي كانت في طور النهوض باقتصادياتها في تلك الفترة على الواردات الأمريكية وحاجتها إلي الدولار لتسوية مدفوعاتها نشأت مشكلة النقص في الدولارات وهذا ما أعطاها أهمية حتى أصبحت وسيلة دفع مقبولة دولياً.

ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، مساعدة الدول الأوروبية في إعادة البناء عن طريق عدة إجراءات منها **(مشروع مارشال)** ومع ذلك استمرت مشكلة النقص في الدولارات حتى الخمسينيات من القرن الماضي.

والي جانب الدولار، ظل الجنيه الاسترليني كوسيلة دفع مقبولة دولياً فالسيولة الدولية كأي نظام اقتصادي أنماهي تعبير عن العلاقات الاقتصادية السائدة.

ومن الملاحظ في وقتنا الراهن الاهتمام الواسع بمشكلة السيولة الدولية والذي يمكن إرجاعه إلي عدة أسباب منها:

1- التغير الأول: التغيرات الكبيرة التي حصلت في العلاقات الاقتصادية الدولية.
2- ظهور قوى اقتصادية جديدة مثل دول السوق الأوروبية المشتركة والصين واليابان.
3- ظهور الدول النامية على الساحة الدولية والتي بدأت تعمل من أجل التنمية الاقتصادية ورأت في النظام القائم انه لا يحقق طموحاتها وتعالت دعواتها من اجل إصلاحه وبناء نظام اقتصادي عالمي جديد والذي من بين أهدافه إقامة نظام نقدي دولي جديد يحد الفوضى التي أحدثها نظام بريتون وودز وما ترتب عليه من ارتفاع في معدلات التضخم وإيجاد حل لمشكلة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث التي تشكل عبئا هائلا على موارد هذه الدول. إضافة إلي تغير نمط العلاقات الاقتصادية السائلة في التجارة الدولية وإعادة النظر في التقييم الدولي للعمل بين دول الشمال ودول الجنوب[2]

فكيف هو حال نظام النقد الدولي في القرن الواحد والعشرين ؟ وهل يستمر العمل بنظام اتفاقية بريتون وودز بعد أن ثبت للعالم انهياره عمليا وعجزه عن علاج مشاكل السيولة الدولية وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة النامية ؟

وكيف سيكون حاله؟ والعالم يطالب بإيجاد نظام نقدي ملائم لمصالح الدول النامية، والتكتلات الاقتصادية التي ظهرت على الساحة الدولية، وأضحت تحتل مكانة لايستهان بها في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية؟

إن كل هذه التساؤلات هي التي دفعتنا لاختيار صندوق النقد الدولي كموضوع للبحث، باعتباره أحدى المؤسسات المالية المنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز1944 بل هو الأكبر فاعلية في التأثير في نظام النقد الدولي.

وسوف نحاول من خلال هذا البحث دراسة واقع صندوق النقد الدولي، وكيف أنه جاء كمحاولة لإصلاح نظام النقد الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية وتفاديا للازمات النقدية الحادة التي مر بها في فترة الثلاثينات من القرن الماضي.

مع التعرض إلى كيفية عمله وطبيعة نشاطه مع تقييم لسياساته ومحاولة لإعطاء نظرة على نتائج هذه السياسات على الدول النامية وبعض المقترحات لإصلاحه ومن أجل مناقشته كل هذه الإشكاليات قسمناه إلي مبحثين

سنناقش في المبحث الأول: الإطار المؤسسي لصندوق النقد الدولي في مطلبين.

ثم نناقش في: المبحث الثاني – تقييم سياسات صندوق النقد الدولي في مطلبين.

ثم نختم بخلاصة ما توصلت إليه من نتائج.

المبحث الأول– الإطار المؤسسي لصندوق النقد الدولي: إن صندوق النقد الدولي هو أحد المؤسسات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ويعد أحد ركائز النظام النقدي الدولي وسوف نقوم في هذا المبحث بدراسة واقع هذا الصندوق وفقا للتقسيم التالي:

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي نشأته وأهدافه ونظام العضوية والتصويت فيه

المطلب الثاني: سياسات الصندوق في تمويل عجز ميزان المدفوعات

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي...نشأته وأهدافه ونظام العضوية والتصويت فيه.

أولا– نشأته: كان البحث على إيجاد نظام نقدي دولي قبل نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كانت نتائجها معروفة قبل انتهائها، حيث وضعت بعض الاقتراحات الخاصة بالنظام

النقدي الجديد، حتى يتجنب العالم مشاكل الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها في فترة الثلاثينات.

حيث بدأ التفكير الفعلي في إنشاء هيكل دولي يقوم بأعباء التنمية من خلال توفير التمويل اللازم من جهة، وإحداث الاستقرار النقدي من جهة أخرى.

من أجل ذلك تم عقد مؤتمر بريتون وودز في شهر يوليو 1944م وانتهى المؤتمر إلي إقرار إنشاء منظمتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وحاول المؤتمر أن يراعى عدة مبادئ أساسية تتعلق بأهمية تثبيت أسعار الصرف، إيجاد نظام التجارة متعددة الأطراف، ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات باعتبار أن المعالجة مسؤولية دولية مشتركة، والبحث عن أفضل الطرق لتحقيق التعاون النقدي من خلال استخدام منظمة دولية ذات وظائف محددة، وزيادة الاستثمارات الدولية من اجل تنشيط حركة الاقتصاد الدولي

ولقد تم بالفعل إنشاء صندوق النقد الدولي في 25-12-1945 كمنظمة دولية – اقتصادية تتمتع بالشخصية القانونية الكاملة تابعة لمؤسسات الأمم المتحدة.

ويتمتع الصندوق بالحصانة من الإجراءات القضائية في شخصه وأصوله، وأمواله غير خاضعة للضرائب بالإضافة إلي حصانة العاملين به[3].

ولقد أصبحت الاتفاقية المنشئة للصندوق نافذة اعتباراً من 27-12-1945

عند أودعت 22 دولة وثائق التصديق عليها لدى الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الجهة المودع لديها الإتفاق.

ويقوم الصندوق بوظيفتين أساسيتين، تحتم عليه اتفاقية بريتون وودز القيام بهما معاً

الوظيفة الأولى – مصرفية حيث أنه يقوم بمد أعضاءه بمزيد من وسائل الدفع الدولية، عند الضرورة في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية وهي مهمة تشابه الدور المصرفي الذي تقوم به البنوك[4].

أما **الوظيفة الثانية** – فرقابية حيث يراقب الصندوق تصرفات الدول بما يكفل الرقابة على معدلات الصرف و بغرض إنعاش حركة التبادل التجاري القائم على المدفوعات متعدد الأطراف.

ثانياً– أهدافه:

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق أهدافه في الأتي:

1- تحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف مابين الدول، الأمر الذي يعنى إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة، وفقا لشروط محدودة، وتحت رقابة دولية، وليس بمنطق حرية كل دولة.

2- إقامة نظام متعدد الإطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.

3- توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها في ظل الضمانات الضرورية، وإتاحة الفرصة لها لإصلاح الاختلال الذي قد تتعرض له موازين المدفوعات وتجنبها الالتجاء إلي اجراءات وسياسات تحد من انتعاش الاقتصاد على المستوى الداخلي والدولي. (5)

4- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية، عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطارا للتشاور والتفاوض فيما بينها حول المشكلات النقدية الدولية.

5- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيا موازين المدفوعات للدول الأعضاء، والحد من درجة اختلال هذا التوازن.

ومن أجل الوصول لتحقيق هذه الأهداف فإن الصندوق يقوم بأعماله من خلال مدير، ومجلس للمديرين، ومجلس للمحافظين.

وهذا الأخير هو السلطة العليا في الصندوق، ويتكون من المحافظين الذين تعينهم الدول الأعضاء، بواقع محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو، ويجتمع مجلس المحافظين مرة كل عام ليبحث نشاط الصندوق، ويقرر قبول أو رفض أعضاء جدد، ويقرر الزيادة العامة في الحصص. كما أنه ينتخب أعضاء مجلس المديرين كل سنتين.

ومجلس المديرين هو الذي يتولى أعمال الإدارة العامة للصندوق بتفويض من مجلس المحافظين، ويكون ضمن مجلس المديرين ستة أعضاء معينين بواسطة الدول صاحبة الحصص الأكبر والباقي وعددهم تسعة ينتخبهم محافظو الدول الأعضاء الأخرى بحيث يختار محافظو كل مجموعة من الدول أحد المدرين التنفيذيين[6]، ويقوم مجلس المديرين باختيار المدير العام. ويرأس المدير العام مجلس المديرين، وهو المسؤول عن إدارة الصندوق، ومن الواضح أن هذا الهيكل يتيح مجال السيطرة في الإدارة للأعضاء الذين يمتلكون نسبة كبيرة من رأس المال من خلال سيطرتهم على مجلس المديرين [7].

ثالثاً- العضوية والتصويت في صندوق النقد الدولي:

أ- **العضوية:** نصت اتفاقية الصندوق على أن باب العضوية مفتوح أمام جميع الأعضاء لاكتسابها، وذلك عن طريق اشتراكهم بحصة محددة في رأس ماله والعضوية نوعان:

1- عضوية أصلية: تتمتع بها الدول الموقعة على اتفاقية بروتون وودز ودخلوا إلي عضويته في موعد أقصاه 30/ ديسمبر/1946م وهو تاريخ انضمام فنزويلا التي قبلت كأخر عضو أصلي في الصندوق والعضوية الأصلية كانت للدول التي حدد نصيبها من رأس المال الصندوق أي التي كانت حصتها محددة في النصوص الفعلية للاتفاقية إنشائه[8].

2- **عضوية لاحقة:** ويتم اكتسابها وفقا للشروط التي يضعها الصندوق بالنظر للظروف الخاصة بكل دولة على حدة لتحديد حصتها في رأس مال الصندوق.

ولا يوجد معايير موضوعية معترف بها لتحديد الحصص ونسبها بشكل آلي ولم تحدد الاتفاقية الأساسية أسلوب معين لاحتساب الحصص.

وأما الأسلوب المتبع حاليا وهو ما يعرف (بمعادلة بريتون وودز)- فهو تطور تاريخي وتلقائي لما جرى عليه العمل بالصندوق حيث يراعي عند احتساب الحصة عدد سكان البلد المعني، ودخله القومي، واحتياطيه النقدي ونصيبه في التجارة الدولية [9].

وتتألف الحصة من جزءين:

الجزء الأول: ويشكل 25 % من كامل الحصة، ويدفعها العضو بالذهب أو بالعملات الأجنبية القابلة للتبادل الحر.

الجزء الثاني: ويشكل 75% يدفعها العضو بعملته الوطنية.

ونص تعديل الاتفاقية الذي تم في عام 1978 على أن يصبح في وسع العضو أن يدفع الجزء الأول من حصة بقيمته المعادلة من حقوق السحب الخاصة وفقا لسياسة الصندوق الرامية إلي الحد من استعمال الذهب في أعماله ألا في الحالات النادرة.

ويتضح لنا أن مراعاة معطيات اقتصادية، وسياسة معينة في عملية احتساب حجم الحصة، ونسبتها إلي حجم الحصص أن البلدان الصناعية الغنية وهي دول الشمال كالولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية، تحظى بحصص عالية نسبيا.

في حين أن الاحتياجات المالية للبلدان الراغبة في اكتساب العضوية لا تؤخذ في عين الاعتبار، على العكس بل أنها تؤثر على احتساب حصتها في تعطى دليلاً على عدم كفاءتها المالية وضعف مركزها الاقتصادي.

وهذا يفسر ضعف العديد من الدول الصغيرة وخصوصا النامية في التأثير على سياسات الصندوق وغير أن النظام الداخلي للصندوق يقضى بإعادة النظر في حجم الحصص لكافة الأعضاء في فترة لا تتجاوز خمس سنوات، أو ظهور أحداث اقتصادية عالمية تستوجب النظر في أساليب تمويل وحجم حصص الأعضاء ولا تتم زيادة حصة أي عضو إلا بعد التداول مع ممثله في الصندوق وموافقته الرسمية[10].

فمثلاً ليبيا دخلت إلي عضوية الصندوق في 17 / ديسمبر/1958 وبحصة قدرها 5 مليون دولار ثم زادت الحصة في 11/مايو/1965 إلي 9 مليون دولار، ولذلك نجد لحصة العضو أهمية كبيرة تتمثل قي أنها تحدد مدى مساهمته في تمويل الصندوق، ومدى حقه في الاستفادة من موارده بالإضافة إلي قوته التصويتية، وأنه على أساسها يتم توزيع حقوق السحب الخاصة[*] التي ينظمها الصندوق لأعضائه[11].

إن عضوية الصندوق عموما مقصورة على الدول التي تفرض رقابتها على علاقاتها الخارجية، والتي تتسم بالقدرة والرغبة في القيام بالالتزامات التي تفرضها على الدول الأعضاء نصوص اتفاقية الصندوق وهذه الالتزامات تتمثل في:

1- تحديد الأسعار بناء على قوة الطلب والعرض، وبالتالي عدم فرض أي أسعار من قبل الدولة على نظام الأسعار السائد.

2- رفع معدل أسعار الفائدة.

3- خفض معدل الضرائب لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

4- خفض نفقات الدولة لاسيما النفقات العسكرية.

5- الأخذ بمبدأ حرية التجارة والمنافسة التجارية.

6- رفع أسعار النفط المستهلك محليا.

7- رفع الدعم عن السلع الأساسية[12].

إن هذه الشروط تمثل وجهة نظر النظام الرأسمالي في التعامل مع اختلال نظام ميزان المدفوعات، وهي وجهة نظر ترفضها بقوة معظم الدول النامية، ولكنها تجد نفسها مضطرة للأخذ بها نظرا لعدم توفر مصادر تمويل بديلة.

وهذه النظرة هي التي جعلت الاتحاد السوفيتي سابقا يرفض المصادقة على نصوص الاتفاقية ومعه معظم دول الكتلة الشرقية

أما فيما يتعلق بالانسحاب من عضوية الصندوق، فإنه يجوز لكل دولة الانسحاب بإرادتها من عضوية الصندوق كما فعلت كوبا في عام 1964م.

كما أنه يمكن للصندوق وفقا لنصوص اتفاقيته أن يسحب العضوية إجباريا عن أي عضو كجزاء أذا ما أصر على تغيير غير مصرح به لقيمة عملته على عكس ما يراه الصندوق

وهذا ما حصل فعلا عندما أعلن الصندوق في نوفمبر عام 1953م عن عدم جدارة تشيكوسلوفاكيا، وإصداره قرار بإجبارها على الانسحاب لعجزها عن تقديم معلومات عن

أوضاعها المالية والاقتصادية وفقا لما تقضى به المادة الثانية من الاتفاقية، وعدم قيامها بالتشاور مع الصندوق وفقا للمادة 19[13].

ب- التصويت:

بالرغم من أن أعضاء صندوق النقد الدولي هم الدول ذات سيادة، وان الصندوق يعد أحد الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، إلا أن نظام التصويت فيه لا يقوم في واقع الأمر على مبدأ المساواة على غرار ما هو موجود في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تمنح صوتا واحد لكل عضو بصرف النظر عن أهميته في تمويل المنظمة.

فآلية اتخاذ القرارات فيه، تعتمد على مقدار الحصة التي تحدد ما للعضو من أصوات في الصندوق، أي إنه يعتمد على مبدأ التصويت المرجح.

فقد أتفق على أن يكون لكل عضو(250 صوتا) كأساس ثم يضاف إلي هذا الأصوات صوت واحد عن كل 100,000 دولار من الحصة.

فالسويد مثلا ساهمت بمقدار 100 مليون دولار يكون لها الأصوات 1250 صوت.

وهذا ما يجعل من هذه الآلية أداة فعالة في يد الدول التي تملك قوة اقتصادية كبيرة وبالتالي قوة تصويتية موازية.

فقد كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تشكل حوالي 36% من مجموع الحصص عند تأسيس الصندوق، وتراجعت هذه الحصة من خلال المراجعات الدورية للحصص حتى وصلت اليوم إلي حوالي 20% وبريطانيا 6.6%، وألمانيا 5.8%و فرنسا 4.8%، واليابان 4.5%، أي أن هذه الدول الخمس الأعضاء في الصندوق صاحبة اكبر الحصص تمتلك حوالي 41.8% من القوة التصويتية[14].

ورغم الانخفاض الملحوظ في حصة الولايات المتحدة ألا أن آلية اتخاذ القرارات مازالت خاضعة لرغباتها وذلك أن النظام الداخلي للصندوق

يقتضي بأن تتخذ القرارات العادية بأغلبية 80%من الأصوات في حين أن اتخاذ قرارات مبدئية يحتاج ألي أغلبية 85% وفي كلتا الحالتين نجد إن الولايات المتحدة تستطيع تعطيل أي قرار يمكن أن يتخذه الصندوق أذا ما رأت أنه لا يخدم مصالحها.

وهي تملك بذلك ما يعادل حق النقض(**الفيتو**) ضد مشروع إي قرار لا يوافق عليه ممثلها في المجلس التنفيذي (**مجلس المديرين**)

هذا فضلا عن قدرتها في التأثير في أصوات حلفائها، والعديد من الدول الدائرة في فلكها لمعارضة إي قرار لا يناسبها

وهذا ما حدث فعلا... عندما انعقد المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، في واشنطن في سبتمبر1989م.

حينما دعا (**السيد ميشيل كامديو**) مدير عام صندوق النقد الدولي إلي مضاعفة موارد الصندوق إلي 180 مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل (**240 مليار دولار**) بدلاً من 90 مليار دولار.

حتى يكون الصندوق قادرا على مواجهة أعباء التمويل الإضافية في التسعينيات، وقد أثار اقتراح ميشيل كامديو رد فعل مضاد لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكتفي فقط بمعارضة قرار زيادة الحصص، الذي بإمكانها تجميده بما تملكه من قوة تصويتية في الصندوق و إنما أثارت اقتراحاً مضادا يدعو إلي ضرورة إعادة النظر في دور الصندوق، مفضلة أن يعود إلي ممارسة دوره التقليدي كممول مؤقت للتغيرات الطارئة في موازين المدفوعات وإبعاده عن مجالات رسم سياسات النمو، وإعادة التكيف والتوازن الاقتصادي والتي من المفترض أن تكون الوظيفة الرئيسية للبنك الدولي[15].

وبهذا نلاحظ مدى قدرتها وتأثيرها الواضح على سياسات الصندوق. كما أن أصوات العضو ليست أمر ثابتا فقد يفقد عضو من الأعضاء بعض أصواته و بنسبة ما يحصل عليه من عملة أجنبية، أو قد يكسب العضو بعض الأصوات بنسبة استعمال بعض الأعضاء الآخرين لعملته.

فالولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تحصل على أصوات أكثر لأنها لم تستخدم منابع الصندوق في الوقت الذي استخدم فيه أعضاء كثيرون الدولارات الأمريكية الموجودة بالصندوق، وقد اشترط الصندوق في مثل هذه الحالات أن تكون الحصة التي يكتسب، أو يخسر بها العضو صوتاً واحده هي 400,000 دولار فإذا حصلت موريتانيا

مثلا على 400,000 دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بالصندوق لفقدت صوتا واحدا من أصواتها ولزادت أصوات الولايات المتحدة الأمريكية بصوت واحد ايضا.

المطلب الثاني- سياسات الصندوق في تمويل عجز ميزان المدفوعات: تمشيا مع منشورات صندوق النقد الدولي المتعلقة بميزان المدفوعات، فإن التعريف المعتمد لديه لهذا المفهوم هو عبارة عن بيان إحصاء لفترة زمنية معينة يأخذ في الاعتبار المؤشرات التالية:

أولا: المبادلات المتعلقة بالسلع والخدمات بين دولة ما والعالم الخارجي.

ثانيا: التغيرات التي تحدث في بلد ما ومن أمثلتها التغيرات المتعلقة بالملكية والأصول الأخرى.

ثالثا: التحويلات بدون مقابل، وأي قيود تتعلق بتحقيق التوازن والمعاملات وغيرها[16].

وتلجأ الدول الأعضاء للصندوق من اجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها، حيث أنها تقوم بشراء عملات الأعضاء الأخرى منه في مقابل مقدار من عملتها الوطنية، مما يؤدي إلي زيادة حيازة الصندوق من عملة هذه الدولة، مقابل نقص في حيازته من العملات التي تكون الدولة العضو قد اشترتها.

وتقوم الدولة العضو بعملية عكسية، إي أنها تقوم بشراء عملتها من الصندوق، بحيث تسلم الصندوق عملات مقبولة لديه، مقابل الحصول على عملتها ثانية، وغالبا ما يحدث هذا في فترة من ثلاث إلي خمس سنوات، أي بعد تحسن مدفوعات الدولة وصيرورة مركزها الاحتياطي في حالة القوة.

إلا أن حق الدول الأعضاء في اللجوء إلي الصندوق ليس حقا محققا بل إنه محدود ومقيد بالكثير من الشروط التي تحد منه في اللجوء إلي موارد الصندوق.

فهو أولاً؛ لأن شراء العملات الأجنبية من الصندوق يجب إلا يؤدي إلي زيادة رصيد الصندوق من عملة الدولة المشترى بأكثر من 25% من حصتها وألا يؤدي إلي زيادة رصيد الصندوق من عملة العضو المقترض بأكثر من 200% من حصته.

وهو ثانيا... مقيد بشروط، لان شراء الدولة العضو لعملات الدول الأخرى يخضع لما يسمى **((بمبدأ الشرطية))** إي لعدة شروط وهي:

1- إن يكون الغرض من الاقتراض مواجهة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات وبالتالي لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة تصدير واسع ومستمر لرؤوس الأموال.

2- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة أعباء الدولة الناشئة عن أعمال الإغاثة، والتعمير، وتصفية ديون الحرب.

3- إلا تكون الدولة الراغبة في السحب من موارد الصندوق محرومة من حق الانتفاع بها، نتيجة لإخلالها بالتزاماتها

4- إلا تكون العملة المطلوبة من قبل العضو قد أعلنت نادرة[17].

5- أن تلتزم الدولة بإعادة شراء عملتها من الصندوق.

وهكذا... فأن الصندوق يقوم بتقديم القروض والتسهيلات للدول الأعضاء فيه، وذلك من أجل مساعدتها على الاحتفاظ باستقرار أسعار صرف عملاتها وزيادة حجم السيولة الدولية، والصندوق باعتباره مصرفا يقوم بمد الدول الأعضاء بقرض قصير الأجل من عملات الدول الأخرى لمواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، وحتى لايضطر لعلاج هذا العجز عن طريق اللجوء لإجراءات مقيدة للتجارة الدولية مما قد يضر بها أو يضع العراقيل أمام انسيابها.

والصندوق عندما يقوم بهذه الوظيفة فانه يمارس في ذات الوقت نوع من الرقابة على كيفية استخدام هذه القروض لدرجة افتقدت الصندوق أهميته بالنسبة للدول النامية، وهذا ما دفعها للمطالبة بتعديل نظام الاقتراض.

وتتنوع التسهيلات النقدية التي يمنحها الصندوق لمساندة الدول الأعضاء ونذكر أهمها فيما يلي:

1- **حقوق السحب الخاصة:** تعتبر هذه الحقوق من الأصول الجديدة التي أضافها الصندوق بمقتضى التعديل الأول لاتفاقية إنشائه.

فهي أول احتياطي يحمل فائدة يتم خلقه بقرار دولي وحقوق السحب الخاصة هي وحدات نقدية حسابية يصدرها الصندوق تعطى للدولة الحائزة لها الحق في الحصول على تسهيلات إئتمائية بعملات لها قابلية التحويل من الدول الأعضاء في الصندوق [18]

ولقد حددت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة وفقا لسلة مكونة من عملات الدول الخمس الكبرى الأعضاء في الصندوق والتي تعتبر صاحبة النصيب الأكبر في تدفقات الصادرات الدولية.

كما أن كل عضو في حقوق السحب الخاصة يمتلك حق غير مشروط في استخدام المقدار المخصص له منها، وذلك دون حاجة لأخذ موافقة مسبقة من الصندوق أو من باقي المشتركين عموماً... فأنه بالرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه الحقوق فإنها قد لعبت دوراً فعالاً في مجال التعاون النقدي، فلأول مرة في تاريخ العلاقات النقدية الدولية يتم خلق جزء هام من السيولة الدولية من العدم، وكذلك يتم مراقبة استخدامه من قبل المجتمع الدولي، والمتمثل في صندوق النقد الدولي وهذا ما يمثل الجانب الايجابي لهذه الحقوق.

أما بالنسبة للجانب السلبي فإنه يتمثل في الخشية من أن تستخدم الدول الكبرى صاحبة عملات الاحتياطي العالمية هذه الحقوق كعلاج جزئي للعجز في موازين مدفوعاتها، أو أن يؤدى خلق هذه الحقوق أي زيادة قدرة الدول على استخدامها في تمويل مشترياتها من العالم الخارجي لخلق مصدر إضافي للتضخم على المستوى العالمي، إضافة لذلك فإن توزيع هذه الحقوق على الدول يتم على أساس حجم حصة كل دولة في الصندوق أدى إلي حصول الدولة المتقدمة على ثلثي هذه الحقوق ولم يترك للدول النامية سوى الثلث فقط[19].

2- **ترتيبات المساندة:** استحدث صندوق النقد الدولي هذه الترتيبات لمواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الناتج عن أسباب محلية أو خارجية، أو عن الاثنين معاً.

فبموجب هذه الترتيبات يمكن للدولة العضو أن للصندوق مايسمى(أتفاق مساندة) تضمن بموجبه الحصول على المساندة المالية منه وذلك إذا ما احتاجت إليها خلال فترة معينة مقبلة، وفي مقابل ذلك يتقاضى الصندوق فائدة يتصاعد معدلها بطول مدة القرض[20].

3- **تسهيل التكييف الهيكلي الأساسي والمعزز:** استحدت هذا التسهيل سنة 1986ف من أجل مساعدة الدول النامية منخفضة الدخل، والتي تعاني من اختلال مستمر في ميزان مدفوعاتها في مقابل شروط ميسرة.

كما يخصص هذا التسهيل لتمويل الدول التي عانت تدهور في مركزها في التجارة الخارجية وتراجع في نموها، فضلاً عن ذلك فإنه يخصص لزيادة تحرير التجارة الخارجية، وإصلاح نظام الصرف، وبالتالي فإنه الهدف منه هو أن تستعيد الدول النامية قدرتها على المدفوعات والمحافظة عليها، وذلك لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

4- التمويل التعويضي والطوارئ: أنشى هذا التسهيل سنة 1988ف استجابة للآراء التي كانت تنادى بضرورة خلق نوع جديد من التسهيلات لمساعدة الدول المصدرة للسلع الرئيسية في مواجهة مشاكل موازين مدفوعاتها في حالة تدهور حصيلة صادراتها.

ومن هنا يتضح لنا بان لهذا التسهيل شقين أحدهما تعوضي: لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات والأخر يتعلق بالطوارئ حيث يقدم تأكيدات لمساعدة الدولة العضو التي تطبق برامج الصندوق، وذلك لمساندة الجهود المبذولة للتكيف في مواجهة الصدمات الخارجية غير المواتية.

5- **صندوق الائتمان:** أنشى هذا الصندوق ليكون أداة جديدة لتقديم المساعدات الممكنة للدول النامية لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها ولقد أتفق على أن الدولة المستفيدة في السحب من صندوق الائتمان، هي الدول التي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها أقل من 100 وحدة حقوق سحب خاصة، ولقد أنطبق هذا الشرط على 61 دولة من الدول النامية، ومن المأمول أن يساهم الصندوق في تقديم تسهيلات أكثر سخاء

وفاعلية للدول النامية لمواجهة المصاعب العديدة التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية بها.

وهكذا فأنه تجدر الإشارة بأن الدول الأعضاء عند اقتراضها تخضع لقواعد وشروط فرضها الصندوق من خلال ما يسمى (برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التثبيت) حيث تقوم الدولة العضو بإخطار الصندوق رسمياً بالسياسة التي تنوى إنتهاجها لتثبيت اقتصادها، ومن ثم يعقد معها الصندوق أتفاق بالتسهيلات التي تتيح لها السحب على موارد الصندوق في حدود مبلغ معين وخلال فترة محددة.

وتمنح المساعدة على مراحل، وليس دفعة وحدة، ألا أنه في حالة عدم قيام الدولة بالتقيد بشروط الصندوق التي يتضمنها البرنامج

يصدر قرار من الصندوق بعدم أهلية الدولة المعنية بالاقتراض وبالتالي فإن الهدف من اللجوء لهذا البرنامج هو ضمان قدرة الدولة المقترضة على سداد القروض التي تتحصل عليها من الصندوق

المبحث الثاني– تقييم سياسات صندوق النقد الدولي:

سنقوم في هذا المبحث تقييم علاقة الصندوق بالدول النامية في إطار سياسات المتبعة لعلاج خلل موازين المدفوعات فيها ومدى تأثيرها في هذه الدول وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: المعالجات التي يقدمها الصندوق للدول النامية ومدى فاعليتها في مساعدة الدول النامية.

المطلب الثاني: نقد أحوال صندوق النقد الدولي وخيارات إصلاحه.

أولاً– السياسات التي يتبعها الصندوق لمساعدة الدول النامية:

من المعروف أن اتفاقية بريتون وودز لم تتعرض من حيث المبدأ لمشاكل التنمية في الدول النامية، وذلك لأن معظم هذه الدول كانت تحت سيطرة الاستعمار، باستثناء بعض الدول كبلدان أمريكيا الجنوبية.

إلا أنه.. وبعد حصول هذه الدول على استقلالها، الأمر الذي دفعها للانضمام لمختلف المنظمات الدولية، من أجل ممارسة حقها في طرح مشاكلها.

ومن خلال انضمامها لعضوية كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير حاولت طرح مشاكلها التنموية والحصول على دعم مادي لحلها.

فمؤسسي صندوق النقد الدولي الذين أوكلت لهم مهمة معالجة المشاكل النقدية القصيرة الأجل للدول الصناعية، لم يهتموا بداية بمشاكل الدول النامية ولكن نظرا للأبعاد الخطيرة لمشاكل هذه الدول على الاقتصاد العالمي، اضطر الصندوق للاهتمام بمشاكلهم والقيام بمعالجتها.

وبما أن الدول كانت في حاجة دائمة للمساعدات والتسهيلات التي يقدمها الصندوق، وذلك لان العجز في موازين مدفوعاتها ليس ظاهرة طارئة، بل هو أمر هيكلي، يرجع إلى بنية الاقتصاد النامي، ولا يمكن استيعابه إلا بعد سنوات طويلة.

فأننا نجد إن هذه الدول مهما أحسنت في أدارة نظامها النقدي وتعاملها الخارجي، فإنها لابد إن تعاني قدر من العجز في ميزان مدفوعاتها.

وبالتالي فأن هناك العديد من الأسباب التي دفعت صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول النامية وتقديم المعالجة لها حيث استوجب الصندوق على الأعضاء الراغبين في الحصول على مساعدته إبداء استعدادهم للقبول بمبدأ التشاور مع خبراء الصندوق، لصياغة سياسات وبرامج تستهدف إعادة الاستقرار الاقتصادي والنقدي وذلك عن طريق السعي لتصحيح موازين مدفوعاتها. وهذه السياسات والبرامج التي يتم صياغتها لا يجوز **أن** تتعرض للخصائص الأساسية لاقتصاد الدولة طالبة المساعدة ولا المساس بأهدافها الاقتصادية والسياسية وإنما أوضاع ميزان المدفوعات[21].

أيضا فإن الصندوق عادة ما يقوم بإرسال بعثة إلي الدول المعنية لتباشر مهمة التفتيش بحيث تقوم بتفحص الأوضاع الاقتصادية والمالية أي إن الصندوق يلعب دور رقابي على السياسة الاقتصادية للدولة وبناء على ذلك يخرج الصندوق توصية باتخاذ إجراءات معنية ولا تملك الدولة التي تنتظر المساعدة من الصندوق إلا أن تأخذ بها وتضمنها في برنامج

الإصلاح الاقتصادي وفي خطتها التنموية، والهدف من اتخاذ الإجراءات السابق ذكرها هو تحديد حجم الموارد التي يمكن توفيرها لصالح هذه الدولة وهذا ما حصل فعلا في يوغسلافيا التي اضطرت للأخذ بهده الإجراءات، وعدلت خطتها التنموية وكذلك مصر والبيرو وزائير وتركيا[22].

والحقيقة إن جميع السياسات التي يتبعها الصندوق تستهدف زيادة ملموسة في احتياطي الدولة النامية طالبة المساعدة من السيولة الدولية من جهة، والمحافظة على سلامة أموال الصندوق من جهة أخرى.

وينبغي الإشارة... إلي إن الصندوق لم يقتصر اهتمامه على جانب الطلب إنما اهتم أيضا بجانب العرض، وهذا ما يتضح جليا من خلال اهتمامه بضرورة رفع مستوى الإنتاج في الدول النامية، وتحسين توزيع الموارد والاستفادة القصوى منها.

اهتم الصندوق أيضا بضرورة التنسيق بين سياساته وسياسات البنك الدولي، وبتحقيق نوع من التكامل بينهما في مجال معالجة مشاكل الدول النامية.

وبالرغم من إن علاقة الصندوق بالدول النامية قد ساءت في فترة ما نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، والتي منها على سبيل المثال (جامايكا – والبيرو – تنزانيا).

حيث زادت نفقة صادراتها وتفاقم حجم ديونها مما أدى إلي عجز موازين مدفوعاتها، وتراجعت معدلات نموها، ألا انه بالرغم من ذلك فان الواقع يشير لتطور ملحوظ في استخدام الدول النامية لموارد الصندوق، فمعظم القروض التي قدمها الصندوق كان من نصيب هذه الدول.

أيضا فان علاقة الصندوق بالدول العربية باعتبارها أعضاء في أسرة الدول النامية شهدت تطورا ملحوظا، حيث سعى الصندوق إلى جذب الدول العربية النفطية للمساهمة في تمويل عمليات الاقتراض التي يقوم بها، وذلك راجع لتحسن موقع هذه الدول في الاقتصاد العالمي، كما ازداد استخدام الدول العربية غير النفطية لموارد الصندوق وهذا مابين لنا بأن العلاقة بين الصندوق والدول العربية هي علاقة مزدوجة، ففي الوقت الذي

يسعى فيه الصندوق للحصول على قروض من الدول العربية النفطية، نجد في الوقت المقابل الدول العربية غير النفطية تسعى للحصول على تسهيلات الصندوق والاستفادة من موارده.

ثانياً- إخفاق السياسات التي يقدمها الصندوق في مساعدة الدول النامية:

ناقشنا في الفرع الأول من هذا المطلب السياسات التي يتبعها الصندوق في تقديم الحلول للدول النامية، وكيف إن هذه السياسات التقليدية أصبحت عنوانا يضعه الصندوق على كل طلب يقدم من أية دولة نامية، أيا كانت أوضاعها الاقتصادية، والمالية، والسياسية، والاجتماعية.

حيث يعتقد خبراء الصندوق إن إتباع الدول لنصائحهم والتقيد بمشورتهم، سوف يحقق زيادة في الصادرات، يرافقه زيادة في الواردات وبالتالي المحافظة على الاحتياطي النقدي للدولة طالبة المساعدة[23].

صحيح أن سياسات الصندوق سوف تحقق نقصا في عجز ميزان المدفوعات وربما تعادلا فيه، وحتى حدوث فائض إلا إنه بالنسبة لموازين المدفوعات في الدول النامية، فان سياسة تخفيض العملة لزيادة الصادرات، وخفض الواردات لن تحقق النجاحات المرجوة، ذلك لان الاختلال فيها هيكلي وليس طارئ إضافة إلي اعتماد اقتصاديات هذه الدول على الإنتاج الزراعي والذي هو بطبيعته غير مرن على المدى القصير.

أما إنتاجها الصناعي فهو ضئيل بالنسبة لناتجها القومي إلي جانب نوعيته وتكلفته التي تجعله غير قادر على المنافسة والنزول إلي السوق الدولية.

وضعف إنتاجها الصناعي راجع إلي اعتمادها الكلي عل شراء الآلات والمعدات وأغلب المواد الخام والمعرفة التكنولوجية من دول الشمال والتي تزيد بعد خفض العملة مما يؤدي بالنتيجة إلي توسيع الفجوة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المنتج للمواد الأولية وأكبر أسواق الاستهلاك.

أن واقع سياسات الصندوق وهي موجهة أساسا لخدمة مصالح الدول الكبرى بلورت ما يشبهه الإجماع بين أوساط المحليين الاقتصاديين والماليين على إن النظام النقدي

المنبثق عن اتفاقية بريتون وودز وبمراعاة ما عليه حال النظم الاقتصادية القائمة في الدول النامية، غير قادرا على الوفاء باحتياجات هذه الدول فهي تعاني من مشاكل كبيرة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بدعم هذه التنمية من مصادر التمويل الخارجي وإن هذا النظام لم يعر في بداياته إي اهتمام بمشاكل الدول النامية حيث أن أوضاعها لم تسمح لها بصياغة بنود هذا النظام وقد ثبت بالتالي عدم كفايته بالنسبة لهذه الدول ففي معظمها لا يمكن المحافظة على التجارة الحرة، وأسعار الصرف الموحدة، وأسعار التعادل الثابتة ألا على حساب التشغيل والنمو الاقتصادي [24].

ففي كتاب نشر حديثا بعنوان **(عولمة الفقر)** [*] للدكتور –ميشيل تشوسود فيسكي أستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاوا بكندا **ترجمة إلي العربية الأستاذ – محمد مستجير مصطفى**

أشار إلي أن الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها المؤسسات المالية الدولية في بعض دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية وبعض الأنظمة الغربية، وهذه المؤسسات هي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وصف هذه الإصلاحات بأنها أكثر المشكلات أهمية في عصرنا وتناول في كتابه النتائج السيئة التي أدت إليها برامج تثبيت الاقتصاد الكلي، والتكييف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين.

وبأنها أدت إلي دعم المصالح الجيوسياسية للدول الرأسمالية والي تدمير اقتصاديات الكتلة السوفيتية السابقة، وأوروبا الشرقية، ويوغسلافيا.

وظهور تقسيم ثلاثي. للسلطة، والسيطرة النقدية في العالم بين صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة وفي الإشراف علي السياسات الاقتصادية للبلدان النامية.

كما أدت وصفة صندوق النقد الدولي القائمة على التقشف في الميزانية وتخفيض سعر العملة، وتحرير التجارة، والخصخصة في أكثر من 100بلد نام إلي فقدان السيادة الاقتصادية، والسياسية وإيجاد حكومات تمرر مشاريع ديمقراطية كاذبة أدت إلي انتشار الجوع والفقر التي ظهر رفضها في التحركات الشعبية في العديد من بلدان العالم منها **كاراكاس 1989–المغرب 1990– المكسيك 1993**

ولقد أظهرت الدراسة إن الدول الغنية إلى يعيش فيها 15%من سكان العالم هي المسيطر على ما يقارب من 80% من إجمالي الدخل العالمي وأن 56% من سكان العالم يمثلون مجموعة البلدان المنخفضة الدخل، ويبلغ ناتج كل أفريقيا في مناطق جنوب الصحراء والتي يبلغ عدد سكانها 600مليون نسمة إلي ما يقارب من نصف إجمالي ناتج ولاية تكساس الأمريكية.

أما فيما يتعلق بإجراءات مشروطيات القرض التي اتخذت فإنها أدت بالنتيجة إلي إخضاع الدول المدينة إلى وصاية الصندوق إلى تفاقم مشكلة الدين العالمي عن طريق الجدولة وإعادتها، وتحويلها وفوائدها.

حيث تمكن الصندوق من خلالها إلزام الدول ذات السيادة إلي توجيه سياساتها الاقتصادية توجيهاً يخدم مصالح الدائنين الرسميين، والتجاريين من خلال اشتراطه إن إجراء إصلاحات جوهرية يقتضي من الدولة تقديم ما يعرف بخطاب النوايا والتعليم، دد فيها اتجاهاتها الرئيسية في سياسة الاقتصاد الكلى وإدارة الدين وتجرى العملية في إطار ما يسمى (ببرامج الظل لصندوق النقد الدولي) المتضمن التوجيهات السياسية والمشورة الفنية للحكومة، ويتيح له هذا الاشتراك مع البنك في المراقبة وفي عمليات الصرف والإصلاح.

وتتضمن خطة التكييف الهيكلي عدة خطوات منها التثبيت الاقتصادي لتفادى العجز في الميزانية وذلك من خلال خفض عملة البلد مما يؤدى إلى تدميرها وأثر ذلك على الأجور والأسعار والدخول.

وتتحمل الدولة بالتالي الآثار الاجتماعية التي تترتب على هذه الخطة في مجالات الصحة، والتعليم، والخدمات، وازدياد التضخم، وانكماش الطلب وتدويل الأسعار، إضافة إلي سيطرة الصندوق على البنك المركزي في الدولة النامية وزعزعة المالية العامة فيها، وإيقاع الميزانية في عجز دائم ومتحرك.

وبعد مرحلة التثبيت تأتي مرحلة الإصلاح الهيكلي وهناك شروط ضرورية حتى يقدم الصندوق تسهيلاته منها تحرير التجارة الدولية وتصفية منشآت الدولة وخصخصتها، والإصلاح الضريبي.

كما يعرض المؤلف في كتابه إلي أثر هذه الإصلاحات على بعض الدول النامية.

فتحدث عن الأزمة في الصومال، والأسباب الحقيقية وراء المجاعة فيرى أنها لا تعود للعوامل الطبيعية، والمناخية، والتدخل العسكري فقط، وإنما أيضا إلي تدخل صندوق النقد الدولي في أوائل الثمانيات حيث قوضت إصلاحاته علاقات التبادل الهشة بين اقتصاد الرحل واقتصاد الحضر الزراعي القائم على المقايضة، وفرض على الحكومة برنامج تقشف شديد للغاية لتوفير الأموال اللازمة لخدمة الديون.

ثم أشار إلي الأزمة في الهند ورأي بأن الصندوق قد حكم الهند بصورة غير مباشرة مشيرا إلي برنامج صندوق النقد الدولي الذي بدأ في يوليو 1991 قد أثر تأثيرا مباشرا في معيشة الملايين من الناس، وظهرت شواهد على جوع مزمن منتشر، وإملاق جماعي نشأ مباشرة من تدابير الاقتصاد الكلي، وأخضعت الهند لشروط الدائنين، وطبقت فيها قائمة الشروط التي أوصلت البلاد إلي نتائج مدمرة، قوضت المؤسسات الصناعية وحصل ركود اقتصادي، وزادت أزمة ميزان المدفوعات وأفلس المنتجون المحليون، وسرح العمال، وساءت إدارة منشآت القطاع العام[25].

وهذا ما أدى بالنتيجة إلي انهيار سياسي كامل عقبة حكم غير مباشر لصندوق النقد الدولي على الهند.

ويمكننا في النهاية ومن خلال التحليل القانوني لسياسات الصندوق أن نؤكد النتائج التالية:

1- أن هناك فحصا وتقييما للسياسة المالية والاقتصادية للدول التي تطلب مساعدة الصندوق.

2- إن منظمة دولية تتمثل في صندوق النقد الدولي تقوم بفرض سياسة معينة على هذه الدول.

3- إن جوهر احتفاظ الدول بسيادتها يصبح بلا مضمون أمام ترك تحديد الاختيارات الاقتصادية الأساسية لمجموعة من خبراء صندوق النقد الدولي، تقوم بتحديد السياسات الواجب اتخاذها في ضوء فلسفة تأخذها الدول المسيطرة على الصندوق[26].

نخلص إلي أنه لا توجد منظمة دولية تملك المقدرة على التدخل في مجال الشؤون الداخلية للدول الأعضاء كتلك التي يمتلكها الصندوق

فلقد أصبح شائعاً الاعتراف بأن صندوق النقد الدولي يقوم بإدارة اقتصاديات الدول المتخلفة[27].

المطلب الثاني- نقد أحوال صندوق النقد الدولي وخيارات لإصلاحه...:

أولا- نقد أحوال الصندوق:

لقد تعرض نظام عمل الصندوق إلي انتقادات شديدة من قبل دول عدة وخاصة الدول النامية في أمريكا الجنوبية وأفريقيا، والعالم العربي وتتمثل هذه الانتقادات في الأتي:

1- أتهم الصندوق بأنه أداة من أدوات الاستعمار الجديد من قبل دول الشمال لدول الجنوب، حيث يتضح من أهدافه إن يخدم مصالح تلك الدول على حساب دول الجنوب.

2- إن الدول الخمس الكبرى الأعضاء في الصندوق هي التي تسيطر على إدارة الصندوق وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بحوالي 20% من القوة التصويتية التي تحولت لها ما يوازي حق النقض.

3- لم يتعرض نظام الحصص، أو أسلوب اتخاذ القرارات لأية تعديلات جوهرية منذ تأسيسه بالرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت له من قبل الدول النامية مع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المتحالفة معها على رفض إي اقتراح يحد من هيمنتها على الصندوق من خلال إدخال أية تعديلات على نظام الحصص وأسلوب اتخاذ القرارات.

4- إن معظم نشاطات الصندوق من قروض وتسهيلات هي موجهة إلي الدول المتقدمة، وحتى حقوق السحب الخاصة التي تم استحداثها كأصول لم تحصل منها الدول النامية ألا بمقدار مساهمتها الضئيلة في رأس مال الصندوق.

5- أن مبدأ المشروطية الذي يعتمد عليه الصندوق كأساس لتقديم مساعداته يطبق على جميع الدول التي تلجأ إليه، دون مراعاة الاختلاف الكبير في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الدول النامية ونظرا لصعوبة هذه الشروط التي وضعها الصندوق على إمكانات السحب من موارده من قبل الدول النامية، فأن مساهمته في إصلاح عجز ميزان المدفوعات قليلة في تلك الدول.

إضافة إلى أنها إذا أرادات اللجوء إلي جهات أخرى للافتراض منها فإنها لا تستطيع ذلك إلا بعد الرجوع للصندوق وإبرام الاتفاقيات المناسبة معه والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية[28].

6- إن نظام النقد الدولي بصفة عامة بحاجة لعلاج وإصلاح، وذلك بعد انهيار القاعدة التي قامت عليها اتفاقية بريتون وودز عام 1971ف بعد صدور قرار الرئيس الأمريكي (نيكسون) بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وتحويل العالم إلي نظام أسعار الصرف بعد تقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في 16مارس 1973ف حيث قامت ست دول في السوق الأوروبية بتعويم عملاتها إزاء الدولار، والين الياباني، وكذلك عومت بريطانيا، وإيطاليا عملاتها بشكل مستقل[29].

7- إن الصندوق النقد الدولي لا يهتم بالآثار الاجتماعية التي تسببها سياسته على الدول النامية، وبالتالي نجد إن غالبية الدول التي أخذت بتوصيات لم تنجح في تحقيق الأهداف التي قامت بالافتراض من أجلها.

ثانياً- خيارات لإصلاح صندوق النقد الدولي:

إنه ومع بدايات القرن الواحد والعشرين ومرور أكثر من نصف قرن على إبرام اتفاقية بريتون وودز. وأمام كل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم

والتقلبات في أسعار الصرف واختلال موازين المدفوعات في مناطق كثيرة منه وظهور تكتلات اقتصادية جديدة وتحسن مراكز بعض الدول اقتصاديا.

وأمام تنامي وعى الدول النامية بحقيقة النظام النقدي القائم وقصوره عن إيجاد حلول لمشاكله التنموية ولعل أخر الدلائل على تنامي هذا الوعي هو منتدى ((بروتو الليغرى)) الذي حمل اسم المدينة البرازيلية التي عقدته تحت اسم ((المنتدى الاجتماعي العالمي)) كمنتدى مواز لمنتدى دافوس في دورته (31) الذي انعقد في المنتجع السويدي الشهير بين يومي 25 و 31 يناير من هذا العام 2001.

ولقد ضم منتدى بروتو أللیغرى قوى وأحزاب وشخصيات سياسية رسمية وشعبية ومندوبي رأى عام دولي وبرلمانيين التقوا لتدارس وصياغة الأفكار الضرورية لقيام عولمة إنسانية، تؤطر سعي شعوب دول الجنوب إلي التقدم نحو إشكال لائقة من الحياة، وتردعنها غوائل عولمة رأس المال وطالب المنتدى بإلغاء الدين الخارجي لبلدان الجنوب، وإدخال إصلاحات جذرية على المؤسسات المالية القائمة بما فيها صندوق النقد الدولي كما طالب بإنشاء صندوق للتعويض عن نهب الدول الغنية للدول العالم الثالث وأن تشرف على هذا الصندوق الأمم المتحدة وليس صندوق النقد أو البنك الدوليين[30].

وعليه يمكننا القول... بان الظروف الراهنة تدعونا إلي إحداث تغيرات في نظام النقد الدولي، وإدخال إصلاحات جوهرية على صندوق النقد الدولي.

فالعالم الآن يمر بفترة انتقالية بعد حدوث انهيار فعلي في نظام اتفاقية بريتون وودز.

وان الأزمات المالية المتلاحقة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي توفر فرص مناسبة للتحرك نحو مداولات اقتصادية شاملة كالتي حدثت عند إنشاء اتفاقية بريتون وودز ولكن هذه المرة بين دول الشمال ودول الجنوب.

ولعل أهمها مشكلة المديونية التي تفاقمت في أواخر القرن الماضي وانعكاساتها الخطيرة على كل من الدول الدائنة والمدينة يستوجب التدخل لإصلاح نظام النقد الدولي بصفة عامة وصندوق النقد الدولي بصفة خاصة ويمكن تقديم خيارات للإصلاح في الاتى:

1- إيجاد نوع من الرابطة بين خلق حقوق السحب الخاصة وتمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية وتقديم هذه الحقوق لها مباشرة أومن خلال الوكالات الانمائية المتخصصة.

2- تخصيص حصص أكبر من حقوق السحب الخاصة للبلدان النامية بصرف النظر عن علاقة ذلك بحصص هذه البلدان في صندوق النقد الدولي أوتكييف حصص هذه البلدان بشكل يسمح لها بالحصول على مبالغ اكبر منها.

3- ضرورة مشاركة دول العالم الثالث في اتخاذ القرارات وذلك بإدخال تعديلات جوهرية على آلية التصويت، وأخذ مصالحها بعين الاعتبار عند إجراء إي محاولة للإصلاح.

4- منح الدول النامية تسهيلات أكثر للاستفادة من موارد الصندوق وإصلاح أنظمة هذه التسهيلات، وتوسيع نطاق استخدامها وإلغاء قيد السحب عليها بحجم الحصص، وجعل شروط التسديد أكثر مرونة.

5- الاستفادة من احتياطيات الصندوق من الذهب لإغراض التنمية وذلك عن طريق عرضه للبيع، واستخدام الإرباح في مساعدة الدول النامية.

6- خلق سلطة نقدية تمثل صيغة موسعة من صندوق النقد الدولي ونقصد هنا التوسع في مهام الصندوق بحيث يعمل كبنك مركزي عالمي يتم من خلال ربط العملات بحقوق السحب الخاصة بها وتضع الدول المنفردة في هذا النظام جزء كبير من عملاتها الأجنبية كودائع في الصندوق، ويقوم الصندوق بدور المقاصة للتسويات الدولية بين البنوك المركزية تماما كما يعمل البنك المركزي بدور المقاصة للمدفوعات بين البنوك التجارية داخل أية دوله[31].

الخاتمة: في ختام هذا البحث والذي ناقشنا فيه صندوق النقد بين الواقع وآفاق المستقبل خلصنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً- النتائج:

1- عجز صندوق النقد الدولي بما هو عليه الآن عن إيجاد حلول جذرية لمشاكل الدول النامية.

2- سيطرة الدول الكبرى على الصندوق واستخدامه كأداة من أدوات الاستعمار لاستغلال دول الجنوب

3- اسهم الصندوق من خلال سياساته التي تهدف إلي الحفاظ على مصالح الدول المسيطرة عليه إلي تعميق الهوة، وتكريس علاقات التبعية بين دول الشمال ودول الجنوب.

ثانياً- التوصيات:

1- ضرورة إدخال إصلاحات وتعديلات على الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي بحيث تتلاءم مع ظروف الدول النامية والتكتلات الاقتصادية الجديدة حتى لا يتعرض العالم إلى أزمات اقتصادية يمكن تحديد عواقبها.

2- توسيع دور الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي في علاج المشاكل المتعلقة بتحقيق التوازن وإصلاح الخلل في موازين المدفوعات وغيرها من المشاكل الاقتصادية بالدول النامية .

هوامش:

(1) عادل أحمد حشيش–العلاقات الإقتصاديةالدولية–الدارالجامعةللنشر–2000–ص–142.

(2) حسام عيسى–نقل التكنولوجيا–دراسة في الاليات القانونية للتبعية الدولية–الطبعة الاولى–سنة1987دار المستقبل العربي–القاهرة–ص–10

(3) محمد مصطفى يونس –دورصندوق النقد الدولي في مواجهة الديون الخارجية–سنة1995–ص–11.

(4) زينب حسين عوض الله –نظرة عامة على بعض القضايا–سنة 1999م–دار الجامعة الجديدة للنشر–ص–197.

(5) المرجع السابق–ص–157–158.

(6) محمد سعيد الدقاق–التنظيم الدولي الطبعة الثالثة –الدار الجامعية للطباعة والنشر–1983–بيروت–ص–442.

(7) عادل احمد حشيش –مرجع سبق ذكره–ص–152.

(8) حسين عمر–المنظمات الدولية–دار الفكر العربي–سنة1993–ص–76.

(9) عز الدين صالحاني–صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية–الطبعة الاولى 1983–ص–126.

(10) المرجع السابق –ص–128.

(*)

(11) مصطفى عبدالله خشيم–موسوعة علم العلاقات الدولية –مفاهيم مختارة–دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان–الطبعة الاولى–طرابلس–ص–318.

(12) حازم حسين جمعة–القانون الدولي الاقتصادي المعاصر–دار النهضة العربية – القاهرة–ص–235.

(13) عادل احمد حشيش–مرجع سبق ذكره–ص–14.

(14) المرجع السابق–ص–151.

(15) مصطفى عبدالله خشيم–مرجع سبق ذكره–ص–183.

(16) زينب حسين عوض الله–مرجع سبق ذكره–ص–165.

(17) حسين عمر –مرجع سبق ذكره–ص–109.

(18) زينب حسين عوض–مرجع سابق –ص–172–173.

(19) عادل احمد حشيش–مرجع سابق–ص–158.

(20) عز الدين صالحاني–مرجع سابق–ص–62.

(21) محمد طلعت الغنيمي ومحمد السعيد الدقاق–القانون الدولي العام–دار النهضة العربية للنشر القاهرة 1991–ص–195–196.

(22) محمد آدم–صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية مقالة منشورة في مجلة النبأ –العدد–43–سنة 2000–ص–3–شبكة المعلومات (الانترنت) .

(23) عادل احمد حشيش–مرجع سابق–ص–165.

(24) محمد الغنيمي ومحمد السعيد الدقاق–مرجع سبق ذكره–ص–396.

(*) نشرت مقتطفات من هذا الكتاب في مجلة الشاهد– العدد–187–الصادر في شهر مارس 2001–بقلم الدكتور سالم المعوش–ص–108.

(25) المرجع السابق–ص–397.

(26) عزالدين صالحاني–مرجع سابق–ص–81.

(27) عادل احمد حشيش–مرجع سابق–ص–163.

(28) زينب حسن عوض الله–مرجع سابق–ص–213.

(29) لمزيد من الإطلاع راجع–المقال المنشور في مجلة الشاهد للاستاذ ميشيل كيلو بعنوان عولمة النضال في مواجهة التجارة –العدد–187–مارس–2001–ص–42–45.

(30) حسن النجفي–نظام النقد الدولي وازمة الدول النامية –سنة –1988–بيت الموصل للنشر–بغداد–ص–234.

(31) جون هدسون ومارك هدندر–العلاقات الاقتصادية –ترجمة طه عبدالله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي–سنة–1987–دار المريخ للنشر –الرياض –ص–839.